أخبار الخليج
العدد (17559) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 3 ذو القعدة 1447هـ - 20 أبريل 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

فعاليات نيابية وحقوقية: التوجيهات الملكية ترسخ الحزم وتحمي الأمن الوطني

مطالب بدعم الإجراءات الحاسمة وترسيخ سيادة القانون في مواجهة التحديات

أكدت فعاليات نيابية وحقوقية في مملكة البحرين أن التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة تمثل خارطة طريق وطنية شاملة للتعامل مع تداعيات المرحلة الراهنة بكل حزم ومسؤولية، مشددة على أن حماية الأمن الوطني وصون الاستقرار أولوية لا تقبل التهاون. وأوضحت أن ما طرحه جلالته يعكس رؤية متكاملة تجمع بين تعزيز الجاهزية الدفاعية والاقتصادية، وترسيخ سيادة القانون، والتصدي بحزم لكل من يمس أمن الوطن أو يخل بوحدته، بما يعزز ثقة المجتمع ويؤكد تلاحمه في مواجهة التحديات.

وأكد النائب الدكتور حسن عيد بوخماس، أن لقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، بكبار المسؤولين، يأتي تأكيداً لمتابعته المستمرة للشأن الوطني.

وقال بوخماس: «كلمات جلالة الملك المعظم حملت رسالة اعتزاز وطنية بإنجازات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وهو ما يعزز مسيرة التطور في جميع المجالات».

وأضاف: «جلالته تعامل بكل حكمة مع تداعيات العدوان الإيراني غير المبرر، مثمناً قدرة البحرين على تجاوز الصعوبات بفضل الله، وكفاءة قواتنا الدفاعية والأمنية، وتماسك المواطنين، والإدارة الحكومية المنضبطة».

وأردف قائلاً: «تشديد جلالة الملك المعظم على المضي بحزم في معالجة تداعيات الحرب، وتكليفه سمو ولي العهد بتنفيذ إجراءات شاملة وحاسمة، يؤكد أن الوطن خط أحمر، سواء في معالجة النواقص الدفاعية والاقتصادية، أو تجاه من يمس أمنه أو يتلاعب بقضية المواطنة».

واختتم النائب الدكتور حسن عيد بوخماس تصريحه بالتأكيد أن مملكة البحرين، بقيادة جلالة الملك المعظم، ستبقى ثابتة في مواقفها الداعية إلى الحلول السلمية والدبلوماسية، مشدداً على أن «الوطن أمانة كبرى، ولا تهاون في التفريط به أو الإخلال بواجباته».

وصرّحت المحامية دينا عبد الرحمن اللظي، رئيس مركز المنامة، بأن ما أكده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، من تشديد على حماية الأمن الوطني والتعامل بحزم مع كل من يمس استقرار البحرين، يمثل ترجمة حقيقية لمبادئ حقوق الإنسان التي تقوم عليها مملكة البحرين.

وقالت اللظي: «حق المواطن البحريني والمقيم على أرض مملكة البحرين في الأمن والأمان هو حق أصيل ومكفول بموجب الدستور والقوانين الوطنية، وجلالة الملك المعظم وضع النقاط على الحروف عندما أكد أن الوطن أمانة كبرى لا تهاون في التفريط به».

وأضافت: «من الناحية الحقوقية، فإن توفير الأمن للمجتمع هو الأساس الذي تبنى عليه باقي الحقوق، وأي خيانة للوطن أو مساس بأمنه واستقراره تُعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الآخرين في العيش بكرامة وسلام».

وأردفت قائلة: «وفقاً لقوانين مملكة البحرين المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فإن كل من يخل بهذا الأمن، أو يسوّل له نفسه خيانة الوطن، عليه أن يعاقب بما يناسب جرمه، فلا إفلات من العقاب لأي كان، فالعدالة هي الضامن الحقيقي لحماية المجتمع».

واختتمت رئيس مركز المنامة تصريحها بالتأكيد أن التوجيهات الملكية السامية بشأن النظر فيمن يستحق المواطنة ومن لا يستحقها، وتطبيق الإجراءات اللازمة، تمثل نهجاً قانونياً وحقوقياً سليماً.

وأكد النائب أحمد صباح السلوم، رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب، أن التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، خلال لقائه كبار المسؤولين، تمثل خارطة طريق واضحة وحاسمة للتعامل مع تداعيات الاعتداءات الإيرانية الآثمة، وتعكس رؤية قيادية راسخة تقوم على الحزم والاستباقية في حماية أمن الوطن وصون استقراره.

○ حسن بوخماس.

○ دينا اللظي.

○ جميل ملا حسن.

تأكيد أن المرحلة الراهنة تتطلب وعيا واصطفافا وطنيا مسؤولا

○ أحمد السلوم.

○ محمد الرفاعي.

○ محمد العليوي.

○ بدر التميمي.

وأوضح أن ما أكده جلالة الملك المعظم من قدرة مملكة البحرين على تجاوز صعوبات المرحلة، يجسد واقعًا ملموسًا بفضل كفاءة القوات الدفاعية والأجهزة الأمنية، وتماسك المواطنين، إلى جانب الإدارة الحكومية المنضبطة التي تعاملت باحترافية عالية مع مختلف المستجدات، مشيرًا إلى أن هذه المنظومة المتكاملة عززت من ثقة المجتمع في قدرة الدولة على إدارة الأزمات بكفاءة واقتدار.

وأشار إلى أن تكليف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتنفيذ إجراءات شاملة وحاسمة لمعالجة أية نواقص، سواء على المستوى الدفاعي أو الاقتصادي، يعكس نهجًا استراتيجيًا متقدمًا يقوم على التقييم المستمر والاستجابة السريعة، بما يضمن تعزيز الجاهزية الوطنية في مختلف القطاعات.

وقال النائب جميل ملا حسن، عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، إن توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، خلال لقائه كبار المسؤولين، تمثل خارطة طريق واضحة لتعزيز الأمن الوطني.

وقال ملا حسن: «كلمات جلالة الملك المعظم حملت رسالة حازمة لكل من يُسوِّل له نفسه المساس بأمن البحرين أو استقرارها، مؤكداً أن الدولة ماضية بكل حزم في معالجة تداعيات العدوان الإيراني الآثم».

وأضاف: «ما شدد عليه جلالته بشأن تكليف سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ إجراءات شاملة، سواء دفاعياً أو اقتصادياً، يدل على نظرة استباقية واعية لإدارة الأزمات، ونحن في اللجنة نؤيد هذه التوجيهات بالكامل».

وأردف قائلاً: «موقف جلالة الملك المعظم من قضية المواطنة كان واضحاً وحاسماً، حيث إن النظر فيمن يستحق المواطنة ومن لا يستحقها، وتطبيق الإجراءات اللازمة بحق الخونة، يمثل ترسيخاً لمبدأ العدالة والأمن الوطني، فالوطن ليس أمانة فقط، بل هو فداء بالروح».

وأعربت جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان ومجموعة البحرين لحقوق الإنسان ومركز شباب البحرين لحقوق الإنسان عن دعمها الكامل للحزم الوطني والتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، بشأن مواصلة الدولة بكل قوة ومسؤولية معالجة تداعيات الحرب، وحماية أمن الوطن واستقراره، والتصدي لكل من خان الوطن أو مسّ وحدته وسلامته.

وأكدت الجهات الحقوقية الثلاث أن حماية البحرين وأمنها الوطني واجبٌ لا يقبل التهاون، وأن صونِ الوطن أمانة كبرى تستوجب الوقوف صفًا واحدًا خلف القيادة الحكيمة، ودعم كل الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تُتخذ بحق من يثبت إخلاله بواجب الولاء الوطني أو إساءته لأمن البلاد واستقرارها.

كما شددت على أن المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة تستلزم الحزم، والوعي، والاصطفاف الوطني المسؤول، بما يعزز سيادة القانون، ويحفظ أمن المجتمع، ويؤكد أن البحرين ستبقى قوية بقيادتها ووحدة شعبها.

من جانبه أشاد النائب محمد الرفاعي بالتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، مؤكدًا أنها تجسد الرؤية الحكيمة والقيادة الحازمة في صون أمن البحرين وحماية استقرارها وترسيخ مسيرة الوطن في مواجهة مختلف التحديات.

وقال الرفاعي: إن تأكيد جلالة الملك المعظم البدء الفوري باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق من خان الوطن أو حاول المساس بأمنه واستقراره يعكس نهج الدولة الثابت بأن أمن البحرين وسيادتها ووحدة شعبها خط أحمر لا يقبل التهاون أو المساومة تحت أي ظرف.

وأشار الرفاعي إلى أن البحرين بقيادة جلالة الملك المعظم وبجهود صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء قادرة على تجاوز كل التحديات بقوة مؤسساتها وتماسك الشعب البحريني والتفافه حول القيادة الرشيدة.

بدوره ثمن النائب محمد جاسم العليوي توجيه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم في البدء الفوري في مباشرة ما يلزم تجاه من سوّلت له نفسه خيانة الوطن أو المساس بأمنه واستقراره، والنظر فيمن استحق المواطنة البحرينية ومن لا يستحقها لتطبق بحقهم الإجراءات اللازمة.

وأكد العليوي أن هذه التوجيهات الملكية تعكس حرص القيادة على صون أمن المملكة وحماية مكتسباتها الوطنية، مشدداً على أهمية تضافر الجهود الرسمية والمجتمعية لتعزيز الاستقرار وترسيخ سيادة القانون لافتاً إلى ضرورة النظر في معايير استحقاق المواطنة البحرينية، بما يضمن منحها لمن يثبت ولاؤه وانتماؤه الحقيقي إلى الوطن، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يثبت تورطه في أعمال تضر بأمن البلاد أو استقرارها.

وأشار إلى أن هذه الخطوات من شأنها تعزيز الأمن ودعم مسيرة التنمية الشاملة في مملكة البحرين.

و أشاد النائب بدر التميمي بمضامين اللقاء الذي جمع حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بكبار المسؤولين، وما تضمنه من تأكيدات راسخة تعكس نهج القيادة الحكيمة في التعامل مع مختلف التحديات، وفي مقدمتها تداعيات العدوان الإيراني الآثم.

وأكد التميمي أن توجيهات جلالة الملك المعظم تمثل خارطة طريق واضحة لمواصلة العمل الوطني بروح المسؤولية والتكاتف، مشيرًا إلى أن تأكيد جلالته المضي قدمًا في معالجة آثار هذه التداعيات يعكس حرص القيادة على حماية مكتسبات الوطن وصون استقراره وتعزيز أمنه.

وأضاف أن ما تفضل به جلالة الملك من توجيهات يعكس ثقة راسخة بقدرة مؤسسات الدولة وكفاءة كوادرها الوطنية على تجاوز التحديات، والاستمرار في دفع عجلة التنمية الشاملة بما يحقق تطلعات المواطنين نحو مزيد من التقدم والازدهار.

وشدد التميمي على أهمية تضافر الجهود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلى جانب دعم الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية، بما يسهم في ترسيخ مسيرة البناء والتنمية، مؤكدًا أن المرحلة تتطلب المزيد من العمل المشترك للحفاظ على المنجزات الوطنية ومواصلة تحقيق الرؤى التنموية الطموحة بقيادة جلالة الملك المعظم.

الحمرغالي... والجواز البحريني مسؤولية

بقلم:
عبير محمد طرار دهام

في كل خطوة تخطوها قيادتنا الحكيمة نلمس وضوح الرؤية وبعد النظر. التوجيهات السامية بضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يثبت تورطه في المساس بأمن الوطن واستقراره تؤكد أن الدولة التي عُرفت بحلمها وحرصها على أبنائها تدرك تماماً متى تضع الحد الفاصل بين المساحة والمسؤولية.

البحرين لم تكن يوماً بعيدة عن أهلها. كانت دائماً قريبة، حاضنة، تسمع وتحتوي وتعطي. نهج أبوي صادق قائم على الثقة وعلى إيمان عميق بأن هذا المجتمع يستحق الفرص والمساحة. هذا النهج يعكس قوة دولة تعرف نفسها وتثق بأبنائها وتراهن على وعيهم.

غير أن كل علاقة لها حدود واضحة. وعندما تُفهم المساحة على أنها فرصة للإضرار، وعندما تتحول بعض الممارسات إلى أدوات تشكيك أو عبث، يصبح تطبيق القانون ضرورة لحماية الوطن وواجبا لا يحتمل التأجيل.

ومن هذه الزاوية تُقرأ كلمة جلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه. جاءت واضحة وحاسمة وتعكس إدراكاً عميقاً لطبيعة المرحلة، وتؤكد أن الدولة ماضية بكل حزم في معالجة تداعيات الحرب، وأن ما يلزم سيُباشر تجاه من مسّ أمن الوطن واستقراره، مع النظر في استحقاق المواطنة البحرينية وفق ما يقرره القانون. هذه لغة دولة تعرف مسؤوليتها حين يصبح أمن الناس ووحدة المجتمع في موضع اختبار.

هذا الموقف لم يأت من فراغ. ففي مارس الماضي أعلنت وزارة الداخلية عن قضايا متتالية تضمنت وفق بياناتها القبض على متهمين في وقائع تمس الأمن وتمرير معلومات حساسة وإرسال إحداثيات لمواقع حيوية، إضافة إلى نشر مواد مضللة وتحريضية. كما أحالت النيابة العامة عدداً من المتهمين إلى المحاكمة في قضايا شملت التخابر وإذاعة معلومات تعد من أسرار الدفاع وبث شائعات مغرضة. ومع تراكم هذه الوقائع يصبح الحزم إجراء طبيعيا لحماية الدولة والمجتمع.

واللافت أن البحرين وهي تمضي في هذا المسار الحازم لم تتخل عن نهجها المتزن في محيط إقليمي مضطرب. فقد أكدت الحكومة تمسكها بالحلول السلمية والدعوة إلى الحوار مع رفع الجاهزية للتعامل مع أي مستجد. هذا التوازن يعكس نضجا سياسيا واضحا يجمع بين السعي إلى الاستقرار الخارجي والحفاظ على صلابة الداخل.

وفي الوقت ذاته ظهرت الدولة في وجهها الإنساني المعروف. الجاهزية لم تقتصر على الجانب الأمني، امتدت لتشمل تأمين الغذاء والدواء واستمرارية الخدمات وتوفير مراكز الإيواء ومعالجة الأضرار ومتابعة الحالات الصحية. هنا يتجلى المعنى الحقيقي للوطن حين يكون حاضراً مع أبنائه في أصعب اللحظات.

ومن هنا تتضح حقيقة المواطنة. ليست صفة شكلية ولا امتيازا يُستدعى عند الحاجة، بل هي علاقة قائمة على التوازن بين الحقوق والواجبات وبين الانتماء والالتزام. وحين يُطرح موضوع استحقاق المواطنة فإن المقصود حماية هذا المعنى من العبث وصون المجتمع من أي استغلال يهدد استقراره.

وأخطر ما تكشفه هذه المرحلة أن التهديد لا يأتي من الخارج فقط. هناك من الداخل من يضع نفسه في موقع مريب حين يفتح منفذاً لمعلومة أو يمرر صورة أو يشارك في تضليل أو يخفف من قيمة الانتماء. هذه الأفعال لا تُقاس بحجمها، إنما تُقاس بأثرها على الأمن وعلى الثقة وعلى حياة الناس.

وفي كل مرحلة تنكشف المواقف بوضوح. هناك من يحمل الجواز وهناك من يحمل الوطن، والفارق ليس في الورق بل في القلب والموقف. من يأخذ من هذا الوطن أمانه وخيره ثم يجعل ولاءه خارجه ويبتعد بنفسه عن معنى الانتماء الحقيقي.

ولا يستقيم أن يزاحم في حب البحرين من لا يحملها في داخله ولا يقف معها حين تحتاج موقفاً واضحاً. هذا الوطن الذي أعطى الجميع يستحق صفاً صريحاً ومواقف لا تعرف التردد.

ولهذا، فإن التقليل من هذه الإجراءات يعكس عدم فهم لقيمة المواطنة. الجواز ليس مجرد ورقة، بل هو أساس الاستقرار وهو الرابط الذي يمنح الإنسان مكانه في هذا العالم. ومن يفرط فيه أو يستخف به لم يدرك ما بين يديه.

ومع كل ذلك لا يبقى فقط شعور الطمأنينة، يتعزز شعور الثقة، ثقة بأن هذا الوطن يعرف طريقه ويصحح مساره ويزداد قوة مع كل اختبار. ما نمر به اليوم ليس مرحلة عابرة، إنما هو تأسيس لواقع أوضح وأكثر ثباتا وأكثر حماية.

المستقبل لن يكون فقط أكثر أمنا، بل سيكون أكثر تماسكا، لأننا تعلمنا ورأينا وحددنا موقعنا بوضوح.

وسنقوى لا كأفراد متفرقين، بل كصف واحد.

سنقوى بيد بعض، ونحفظ هذا الوطن بقلوبنا قبل قوانيننا قالها سمو الشيخ ناصر، واحنا معاه... «قلبك على بلادك.. بلادك بتشيلك شيل قلبك مو على بلادك دور لك بلد.. تشيل أشكالك».

عضو بلدي الشمالية: تنفيذ مشروع ساحل دمستان وفق المرحلة الأولى

كتب: محمد القصاص

أكدت العضو البلدي بمجلس بلدي الشمالية زينب الدرازي أن مشروع إنشاء وتطوير ساحل دمستان (مجمع 1017) يشهد تقدما ملموسا وذلك بعد أن تقدمت في يونيو 2025 بمقترح الاستعجال في تنفيذ المشروع على العقار رقم (10045780) الذي حظي بموافقة المجلس البلدي ورفع كتوصية إلى وزير شؤون البلديات والزراعة.

وقالت لـ(أخبار الخليج) أن المشروع دخل مرحلة إعداد التصاميم الأولية التي تم إعدادها وفق الاشتراطات المعتمدة وبما يتوافق مع الميزانية المخصصة، مبينة أن التصاميم تتضمن مواقف سيارات ممتدة بمحاذاة الطريق ومنطقة ألعاب رملية في وسط الساحل، إضافة إلى مناطق جلوس متعددة موزعة على الواجهة البحرية تشمل مواقع مظللة وأخرى مفتوحة تتواءم مع البيئة الترفيهية المتكاملة للأهالي.

○ زينب الدرازي.

وأشارت إلى أن المجلس البلدي بالتعاون مع الدعم الفني بالتنسيق مع اللجنة الأهلية لقرية دمستان قام برفع عدد من الملاحظات والمقترحات التطويرية على التصاميم الأولية بما يعكس احتياجات وتطلعات الأهالي حيث تم رفع هذه المرئيات إلى وزارة شؤون البلديات والزراعة للنظر فيها ضمن مراحل التنفيذ.

وتابعت أنه وفقا لرد وكيل الوزارة فإن الوزارة ماضية في تنفيذ المشروع وفق التصميم المعتمد وضمن الاعتمادات المالية المتاحة في المرحلة الأولى على أن يتم استكمال الملاحظات والتطويرات الإضافية ضمن المرحلة الثانية وذلك في إطار دورة الميزانية للأعوام (2027-2028).

جامعة العلوم التطبيقية تقيم سلسلة من الأيام التعريفية وتقدم منحا جزئية تصل إلى 50% مع إعفاء بنسبة 100% من رسوم التسجيل

في إطار حرصها على تعزيز التواصل مع الطلبة، وبالتزامن مع استمرار فترة القبول والتسجيل للفصل الدراسي الأول 2026-2027، أعلنت جامعة العلوم التطبيقية تنظيم سلسلة متكاملة من الأيام التعريفية التي تغطي مختلف برامجها الأكاديمية، بما يشمل أياما تعريفية عامة لجميع تخصصات الجامعة، وأياماً مخصصة لكل كلية، إضافة إلى فعاليات خاصة ببرامج الدراسات العليا، وبرامج جامعة لندن ساوث بانك التي تمنح الطلبة شهادة علمية مزدوجة، فضلاً عن برامج التجسير، التي تمكن حملة شهادات الدبلوم من استكمال مسيرتهم الدراسية بالحصول على شهادات البكالوريوس في تخصصات علم الحاسوب، إضافة إلى برامج جامعة لندن ساوث بانك في الهندسة المدنية، والهندسة المعمارية، والهندسة الميكانيكية، والهندسة الكهربائية والإلكترونية.

وتهدف هذه الفعاليات إلى تمكين الطلبة من استكشاف مجموعة واسعة من الفرص الدراسية، والتعرف بشكل مباشر على تخصصات الجامعة ومدى ارتباطها باحتياجات سوق العمل، في بيئة تعليمية تواكب التطورات العالمية. كما تتيح الأيام التعريفية للطلبة التعرف على شروط القبول، والمنح الدراسية الجزئية التي تمنحها الجامعة، إضافة إلى الاطلاع على مختلف المسارات الأكاديمية المتاحة، في الجامعة الأعلى تصنيفا في مملكة البحرين وفق تصنيفات QS العالمية لعام 2026.

وعن هذه الفعاليات التعريفية صرحت الأستاذة رقية محسن مديرة التسويق والعلاقات العامة بأنها توفر تجربة تفاعلية متكاملة، حيث يمكن للطلبة القيام بجولة افتراضية داخل الحرم الجامعي، والتعرف على مرافقه الحديثة من قاعات دراسية ومختبرات متطورة، إلى جانب لقاء نخبة من أعضاء الهيئة الأكاديمية والخبراء والمختصين، الذين يقدمون الإرشاد الأكاديمي ويساعدون الطلبة في اختيار التخصص الأنسب لقدراتهم واهتماماتهم.

وأوضحت مديرة التسويق والعلاقات العامة أن الطلبة سوف يتعرفون على البرامج الجديدة التي سوف تطرحها الجامعة خلال العام الأكاديمي 2026-2027، وكيفية الاستفادة من المنح الجزئية التي تصل إلى 50%، مشيرة إلى أن اليوم يشكل فرصة حقيقية للطلبة وأولياء الأمور للحصول على إجابات شاملة لجميع استفساراتهم، والتعرف على المزايا التنافسية التي تقدمها الجامعة.

ونوهت رقية محسن إلى أن جميع الطلبة سيحصلون على إعفاء بنسبة 100% من رسوم التسجيل حال التحاقهم في الجامعة عبر حضور أي من الأيام التعريفية، علماً بأن الأيام التعريفية سوف تقام

كل يوم خميس ابتداءً من تاريخ 23 إبريل 2026، من الساعة 3:30 إلى 5:00 مساءً عبر تقنية الاتصال المرئي.

وفي ختام تصريحها، دعت الأستاذة رقية محسن جميع الراغبين في حضور فعاليات الأيام التعريفية إلى المبادرة بالتسجيل عبر الموقع الإلكتروني للجامعة www.asu.edu.bh، وذلك لتأكيد مشاركتهم والاستفادة من البرامج والأنشطة التعريفية.